الأمم المتحدة

المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣ - ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٤

Distr.
GENERAL
A/CONF.172/5/Add.2
20 April 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

البند ١٠(و) من جدول الأعمال المؤقت*

الحد من الكوارث الطبيعية: نظم الانذار

الدورة التقنية

اضافة

موجز لبيان من الاستاذ الدكتور إريك بليت، مدير معهد
الهيدرولوجيا وتخطيط الموارد المائية، ألمانيا

١- إدارة المخاطر منهجية تتيح إطارا لنهج منطقي لإدارة الكوارث. وهي تُقدّم كسلسلة من الاجراءات، كل مرحلة منها محددة تحديدا جيدا وتعتمد على الممارسات التقليدية للهندسة والإدارة. وتوصف حلقات السلسلة شفهيا، وكذلك عن طريق مفاهيم تحليل المخاطر. وتوضحها إشارات الى أخطار الفيضانات والرياح.

٢- وتقييم المخاطر هو الخطوة الأولى في أي مخطط لإدارة المخاطر، حيث يتم تعيين الأخطار (من قبيل الفيضانات وفترات تكرارها) كأساس للقرارات المتعلقة بمخططات الوقاية من الفيضانات. على أن تعيين الأخطار لا يكفي؛ فإن حدوث فيضان في بيئة برية طبيعية لن تكون له سوى عواقب محدودة،

* A/CONF.172/1.

في حين يفضي أي فيضان في منطقة كثيفة السكان الى كوارث بالغة. فالوجود البشري شرط أساسي لإطلاق صفة الكارثة. ويجري تعيين ذلك كميا بواسطة تحليل المخاطر، حيث يتم بحث الأخطار الى جانب عواقب وقوع أي حدث طبيعي بالغ الأثر.

٣- والجمع بين الخطر والعواقب هو تعريف المخاطر، التي تتعين بصورة مثالية فيما يتعلق بالأخطار الطبيعية بواسطة خرائط المخاطر. وكثيرا جدا، ما تكفي مثل هذه الخرائط كمعين لاتخاذ القرارات المتعلقة بتدابير التخفيف من الخطر، ولكن القرار المتخذ يتوقف أيضا على الخطوة الثانية في سلسلة تحليل الخطر: أي تقييم الخطر. وبغية إتاحة تقييم العواقب بالمعايير المالية، أو بمعايير الخسارة المحتملة في الأرواح، فينبغي بحث الخيارات المتاحة للحد من الكارثة. وتتراوح الخيارات ما بين الحلول الشاملة الهيكلية (والمكلفة) الى الانعدام الكامل للحلول الهيكلية، حيث لا يتم التخفيف الا بواسطة اجراءات فردية، مثل الاستجابة للانذارات المسبقة التي تتفاوت درجة تنظيمها، أو الوقاية الفردية من الخسائر المالية بواسطة التأمين. والمخاطرة التي ينطوي عليها أي خطر طبيعي ليست معيارا مطلقا للبت في الاجراءات الواجب اتخاذها؛ فإن الحد منها هو واحد من كثير من الأهداف الاجتماعية، لا بد من تخصيص الموارد المالية وغيرها من الموارد المتاحة بصورة مناسبة لكثير من الأغراض المختلفة. وفي النهاية، لا تُتخذ القرارات النهائية المتعلقة بأية تدابير واسعة النطاق للتخفيف من المخاطر الا اذا ما اعتُبرت الاحتياجات الأخرى أقل الحاحا - وهو موقف ينطبق على الحكومات وعلى الأفراد على حد سواء. ومهما يكن من شأن القرارات المتخذة، فيمكن القول بأن هناك وقاية اضافية من التهديد من الأخطار الطبيعية يمكن احرازها بواسطة التأهب للكوارث: فإن تقوية هياكل المباني المعرضة للخطر، وإعداد التموين لحالات الطوارئ، وتقديم الخدمات الصحية، وأخيرا وليس آخرا، تدريب الأفراد الذين يعملون في مجال التخفيف من الكوارث، هي كلها تدابير تكمل سلسلة ادارة الأخطار. وتُتخذ القرارات المتعلقة بادارة الأخطار للوقاية من الكوارث الطبيعية الكبيرة طبقا لمعايير تضرب بجذورها في العوامل البشرية وتتوقف على البيئة الاجتماعية والسياسية لاتخاذ القرارات، وكذلك على العقبات المالية.

٤- ويبذل المجتمع العلمي كثيرا من الجهود لتطوير نظرية تحليلية تتعلق بتقييم الخطر. وعملية تحليل الأخطار خطوة هامة في مجال الاجراء المتعلق بتحديد معايير موضوعية للقرارات الخاصة بادارة الكوارث. ولكن هذا المنهج، على الرغم من أساسه المنطقي، لا يُستخدم كثيرا كما ينبغي. وهو منهج لا بد وأن يعمل عملا جيدا في الحالات التي يمكن فيها استخلاص احتمالات من حالات تواتر نسبي. وهو ضئيل القيمة في حالات ندرة الوقائع. غير أن تطبيقه قد تم في معظم الحالات على الوقائع النادرة، وبسبب افتقاره الى الموثوقية في هذه الحالات، فهو لا يعتبر مفيدا في الحالات التي لا بد وأن يكون فيها فعالا كأداة قيّمة لاتخاذ القرارات.

- - - - -